فهرست
موضوعات الكتاب

تمهيد 5

الإهداء 9

المقدمة 11

الفرع الأول: غرض الدراسة 18

الفقرة الأولى: البحث عن خطأ الإدارة في ما يتعدى النزاع القضائي 18

أ- التميز بين الخطأ وعقوبته القضائية 19

ب - تحديد الخطأ خارج عقوبته القضائية 21

الفقرة الثانية: البحث عن خطأ الإدارة في ما يتعدى المسؤولية 26

أ- البحث النظري عن التمييز بين الخطأ والمسؤولية 26

ب - البحث التاريخي عن أسبقية الخطأ على المسؤولية 28

الفرع الثاني: إطار الدراسة 47

الفقرة الأولى: نطاق دراسة خطأ الإدارة 47

Scanned by CamScanner

أ – الأخطاء المدرجة في الدراسة 48
ب – الأخطاء المستبعدة من الدراسة 52
ج - القانون الإداري الفرنسي هو غرض الدراسة 57
الفقرة الثانية: طريقة دراسة خطأ الإدارة 60
أ – حدود دراسة خطأ الإدارة انطلاقاً من تعريفه 60
ب – اختيار دراسة خطأ الإدارة انطلاقاً من وظائفه 67

القسم الأول: الخطأ ونظام الإدارة

الباب الأول الخطأ كأداة نظامية للحياة الإدارية الداخلية 77
الفصل الأول الخطأ والتنظيم الداخلي للمرافق 80
الفرع الأول الاعتراف بالخطأ، تأكيد للتنظيم الداخلي السيئ للمرافق 82
الفقرة الأولى: الخطأ، تأكيد للتنظيم البشري السيئ في المرافق .. 84
أ – الخطأ في التعيين الوظيفي 84
ب – الخطأ في إدارة الموظفين لوظيفتهم 88
1- «الخطأ المرتكب من قبل الموظفين في التعامل مع الوظائف» 89
2- الخطأ النظامي 90
الفقرة الثانية: الخطأ، تأكيد للتنظيم المادي السيئ للمرافق 92
أ – الخطأ في تنظيم البنى 92
ب – الخطأ في تنظيم العمل 95

Scanned by CamScanner

الفقرة الثالثة: الخطأ، تأكيد للتنظيم القانوني السيئ للمرافق 97
أ- خطأ الإدارة والأعمال الداخلية 98
1- خطأ الإدارة والتدابير ذات الصفة الداخلية 99
2- خطأ الإدارة والمواثيق 101
ب - خطأ الإدارة وأعمال السلطات الإدارية المستقلة 103
الفرع الثاني: الوقاية من الخطأ عبر اللجوء إلى الآداب الداخلية للمرافق 105
الفقرة الأولى: الوقاية من خطأ الإدارة عبر إعداد آداب المرافق .. 106
الفقرة الثانية: الوقاية من الخطأ الإداري عبر تطبيق أخلاقيات المرافق 110
أ - الوقاية من خطأ الإدارة عبر تحسين النوعية العامة للمرفق 111
1- الوقاية من الخطأ عبر إعداد «مصنفات الممارسات الجيدة» 112
2- الوقاية من الخطأ عبر توحيد نمط التصرف «للإداري الجيد» 118
ب - الوقاية من خطأ الإدارة عبر تحسين التصرف العام للإدارة . 121
1- الوقاية من الخطأ عبر إعداد شرعات الاستقبال 121
2- حالة شرعة «Marianne» الخاصة 123

الفصل الثاني: الخطأ والعلاقات الداخلية في المرافق

الفرع الأول: خطأ الإدارة والعلاقات التسلسلية 131

Scanned by CamScanner

الفقرة الأولى: معاقبة الخطأ عبر الوضع الوظيفي للموظفين 132
أ - معاقبة الخطأ بواسطة التدوين 132
ب - ردع الخطأ عبر الوضع الوظيفي للموظفين 135
ج - معاقبة الخطأ بواسطة صرف الموظفين بسبب عدم الكفاية المهنية 137
الفقرة الثانية: الوقاية من الخطأ بواسطة البدلات للموظفين 140
أ - الراتب 140
ب - مكافآت التقدير 141
الفرع الثاني: خطأ الإدارة والعلاقات النظامية 147
الفقرة الأولى: التميز بين الخطأ المسلكي وخطأ الخدمة 149
أ - الخطأ المسلكي خطأ غير مغفل 150
ب - الخطأ المسلكي، خطأ يستبعد المسؤولية 151
الفقرة الثانية: الصلة بين الخطأ المسلكي وخطأ الخدمة 152
أ - الخصائص العامة المشتركة بين الخطأ المسلكي وخطأ الخدمة 153
ب - التأثيرات المتبادلة بين الخطأ المسلكي وخطأ الخدمة 157
1- الخطأ المسلكي المترافق مع خطأ الخدمة 157
2- الخطأ المسلكي في أساس خطأ الخدمة 158
3- الخطأ المسلكي التابع لخطأ الخدمة 160
خلاصة الباب الأول 162

Scanned by CamScanner

الباب الثاني: الخطأ، أداة النظام في العمل الإداري 163

الفصل الأول: الخطأ وتأطير العمل الإداري

الفرع الأول: «سوء الإدارة باعتباره خطاء» 168
الفقرة الأولى: تحديد أخطاء الإدارة بواسطة وسيط الجمهورية 169
الفقرة الثانية: تحديد أخطاء الإدارة انطلاقاً من مكونات «سوء الإدارة» 174
أ - خطأ الإدارة ومخالفة قواعد العمل الإداري 175
ب- خطأ الإدارة وعدم قانونية العمل الإداري 178
1- خطأ الإدارة ومخالفة الثقة الشرعية 178
2- خطأ الإدارة ومخالفة الشفافية 183
الفرع الثاني: عدم القانونية باعتبارها خطأ 185
الفقرة الأولى: قاعدة عدم القانونية الخاطئة 187
أ- عرض قاعدة عدم القانونية الخاطئة 188
1- نشوء قاعدة اللاقانونية الخاطئة 189
2- القواعد المرتبطة بقاعدة اللاقانونية الخاطئة 194
أ) أي قرار قانوني ليس خاطئاً 194
ب) لا ترتب المسؤولية كل مخالفة للقواعد خاطئة 195
ب - حدود قاعدة المخالفة الخاطئة للقواعد 196
1- الحدود المتعلقة بمدى قاعدة المخالفة الخاطئة للقواعد 197

Scanned by CamScanner

2- الحدود المرتبطة بنظام قاعدة المخالفة الخاطئة للقواعد 202
أ) وجود مبدأ المخالفة الخاطئة للقواعد: 203
ب) عدم وجود علاقة مساواة بين مخالفة القواعد والخطأ 205
ج) الحل المقترح: المخالفة الخاطئة للقواعد، علاقة سببية ... 206
الفقرة الثانية: النتائج النزاعية لقاعدة المخالفة الخاطئة للقواعد 208
أ- المخالفة الخاطئة للقواعد وممارسة المراجعة القضائية 209
1- تقدم المراجعة بسبب المسؤولية عن الخطأ، الخاضعة لتقديم المراجعة بسبب تجاوز حد السلطة 209
2- أسباب مراجعة المسؤولية بسبب الخطأ، الخاضعة لأسباب المراجعة لتجاوز حد السلطة 213
أ) الخطأ، الخاضع لأسباب الشرعية الخارجية 214
ب) الخطأ، الخاضع لأسباب الشرعية الداخلية 216
ب- المخالفة الخاطئة للقواعد وممارسة الرقابة القضائية 217
1- التدقيق في مراجعة إساءة استعمال السلطة 218
2- التدقيق في المراجعة القائمة على المسؤولية بسبب الخطأ، كوسيلة لمراقبة السلطة الإستنسابية 220
الفرع الثالث: مخالفة موجب أو حق باعتبارها خطأ 224
الفقرة الأولى: أطروحة الخطأ باعتباره تقصيراً في موجبات الإدارة 226
أ- تقديم أطروحة خطأ الإدارة باعتباره تقصيراً في الموجب 228
1- مدى العلاقة بين الخطأ والموجب 229
أ) كل تقصير في موجب يشكل مبدئياً خطأ 229

Scanned by CamScanner

ب) مبدئياً، لا يشكل كل خطأ تقصيراً في موجب 231
2- محتوى العلاقة بين الخطأ والموجب 232
أ) الخطأ وموجب الوسائل والنتائج 232
ب) الخطأ وموجب الفعل وعدم الفعل 235
ب- مناقشة أطروحة خطأ الإدارة باعتباره تقصيراً في موجب 238
1- عدم دقة الموجب في تعريف الخطأ 238
أ) الخطأ والخلط بين الموجب والواجب 238
ب) الخطأ وحدود سمة الموجب القائم مسبقاً 241
2- عدم فائدة الموجب في تعريف الخطأ 242
الفقرة الثانية: أطروحة خطأ الإدارة باعتبارها تقصيراً في حقوق المتعاملين معها 247
أ- تبرير أطروحة خطأ الإدارة باعتباره تقصيراً في حق المتعاملين معها بالخدمة 247
1- خطأ الإدارة وحق المرفق الموجود 248
2- خطأ الإدارة والحق في عمل المرفق 249
ب- مناقشة أطروحة خطأ الإدارة باعتباره تقصيراً في حق المتعاملين بالخدمة 250
1- عدم دقة الإستناد إلى حق المتعاملين مع الإدارة في تعريف الخطأ 251
2- فائدة الاستناد إلى حق المتعاملين مع الإدارة في تعريف الخطأ 254

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني: الخطأ واللوم المعنوي للعمل الإداري

الفرع الأول: توصيف الخطأ، كتعبير عن التردد في التأنيب 262

الفقرة الأولى: الخطأ «ذو الطبيعة له» كتعبير عن التردد في التأنيب 262

أ- حدود المفهوم الكلاسيكي للخطأ «ذي الطبيعة له» 263

1- حدود تماثل الخطأ «ذي الطبيعة له» مع الخطأ البسيط 263

2- حدود الخطأ «ذي الطبيعة له» باعتباره فئة وسطية بين الخطأ البسيط والخطأ الفادح 266

ب- من أجل مفهوم للخطأ «ذي الطبيعة له» قائم على التردد في التأنيب 268

1- الخطأ «ذو الطبيعة له» يُعفى من الشروط الأخرى للمسؤولية 268

2- الخطأ «ذو الطبيعة له» يحفظ هامش حركة للقاضي 270

3- إن الخطأ «ذا الطبيعة له» يشير إلى أن القاضي جمع ما فيه الكفاية من العناصر 271

الفقرة الثانية: الخطأ الفادح، كتعبير عن التردد في التأنيب 272

أ- حدود التبريرات التقليدية للخطأ الفادح 276

1- حدود تبرير الخطأ الفادح القائم على صعوبة النشاطات 277

2- حدود تحقق الخطأ الفادح القائم على خطورة الخطأ 281

ب- من أجل مفهوم للخطأ الفادح قائم على التردد في التأنيب ... 283

1- الخطأ الفادح ونشاطات الرقابة والوصاية 284

2- الخطأ الفادح ونشاطات العدل والأمن 290

Scanned by CamScanner

أ- الخطأ الفادح ونشاطات العدل 290
ب- الخطأ الفادح ونشاطات الأمن 292
الفرع الثاني: تدرج الأخطاء كتعبير عن شدة التأنيب المعنوي 294
الفقرة الأولى: تدرج الأخطاء كمعيار لشدة التأنيب 295
الفقرة الثانية: تدرج الأخطاء كمعيار نسبي لشدة التأنيب 299
أ- نسبية التعارض بين الخطأ البسيط والخطأ الفادح 299
1- غياب خط الفصل المرضي بين الخطأ البسيط والخطأ الفادح 300
2- يجب أن يكون كل خطأ، خطأ «ذا طبيعة لـ» 302
ب- نسبية العبور من الخطأ الفادح إلى الخطأ البسيط 304
1- ديمومة الخطأ الفادح على حساب الخطأ البسيط 304
2- استمرار نظام الخطأ الفادح في الخطأ البسيط 305
خلاصة الباب الثاني 308
خلاصة القسم الأول 309

القسم الثاني: الخطأ والتعويض عن الضرر

317 .....

الباب الأول .....

الفصل الأول: الخطأ باعتباره شرطاً للتعويض

322 .....

الفرع الأول: الخطأ ونظامه كشرط للمسؤولية .....

الفقرة الأولى: الاعتراف بنظام "الشرط" في خطأ الإدارة 322
الفقرة الثانية: نتائج نظام «الشرط» بالنسبة لخطأ الإدارة 330
أ- النتائج بالنسبة للإدارة 330
1- حماية الأموال العامة 331
2- حماية الموظفين العامين 332
ب- النتائج بالنسبة للمستدعي 333
1- ضرورة إثبات الخطأ 333
2- الاستثناءات الخاصة بضرورة إثبات الخطأ 334
الفرع الثاني: الخطأ ونظام شرط التعويض 335
الفقرة الأولى: مكان الخطأ في التمييز بين المسؤولية والتعويض
الطرح النظري للمسألة 337
الفقرة الثانية: مكان الخطأ في التمييز بين المسؤولية والتعويض
تطبيق الحلول على «وضعية الضحية» 339
أ- خطأ الإدارة ودفع عدم الشرعية 340
ب - خطأ الإدارة ودفع المخاطر المقبولة 343
الفرع الثالث: الخطأ وتشابكه مع أنظمة التعويض النقدي 344
الفقرة الأولى: الاستقلال المبدئي للخطأ بالنسبة لأنظمة التعويض 346
أ- تبرير استقلال الخطأ بالنسبة للتعويض 348
ب- مظاهر استقلال الخطأ بالنسبة للتعويض 351
1- أضرار الحرب 351
2- قاعدة المساعدة المعيشية 353

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: الجمع الممكن للخطأ ولأنظمة التعويض 356
أ - إمكانية جمع الدعاوى 356
1- الأمثلة حول الدم الملوّث والأميانت 357
2- مثل الاعتداءات 359
3- مثل الكوارث الطبيعية 360
ب - استحالة جمع التعويضات 361

الفصل الثاني: حدود الخطأ كشرط للتعويض

الفرع الأول: الخطأ، باعتباره شرطاً محايداً في المسؤولية دون خطأ .. 364
الفقرة الأولى: مكان الخطأ في المسؤولية دون خطأ 368
أ- احتمال وجود خطأ في أنظمة المسؤولية دون خطأ 368
ب- مظاهر وجود الخطأ في أنظمة المسؤولية دون خطأ 373
1- مكان الخطأ في المسؤولية المستندة إلى الخطر 374
أ) المسؤولية دون خطأ نتيجة لفعل المتعاونين مع المرفق العام 375
ب) المسؤولية دون خطأ «بسبب خطر خاص بالضرر» 378
2- مكان الخطأ في المسؤولية بسبب خرق المساواة إزاء الأعباء العامة 380
الفقرة الثانية: مكان المسؤولية دون خطأ بالنسبة للمسؤولية المستندة إلى الخطأ 385
أ- صفة السبب المرتبط بالنظام العام للمسؤولية دون خطأ 386
1- المسؤولية دون خطأ هي وسيلة تابعة للنظام العام 387

Scanned by CamScanner

أ) نشوء صفة الوسيلة التابعة للنظام العام للمسؤولية دون خطأ 387
ب) تفسير صفة الوسيلة التابعة للنظام العام الخاصة بالمسؤولية دون خطأ 388
ج) أساس صفة الوسيلة التابعة للنظام العام في المسؤولية دون خطأ 390
د) حدود صفة الوسيلة التابعة للنظام العام الخاصة بالمسؤولية دون خطأ 391
2- إن المسؤولية دون خطأ ليست سبباً تابعاً للنظام العام 393
أ) تبريرات غياب صفة الوسيلة التابعة للنظام العام في المسؤولية المستندة إلى الخطأ 394
ب) تحييم غياب صفة النظام العام عن المسؤولية المستندة إلى الخطأ 395
ب - الصفة الاحتياطية للمسؤولية دون خطأ 396
1- مظاهر المسؤولية المستندة إلى الخطأ الاحتياطية 397
2- حدود الصفة الاحتياطية للمسؤولية دون خطأ 402
الفرع الثاني: الخطأ، شرط غير كافٍ للمسؤولية المستندة إلى الخطأ 412
الفقرة الأولى: خطأ الإدارة والضرر 412
أ- التأثيرات المتبادلة للخطأ والضرر في قانون التعويض 413
1- تأثير الضرر على الاعتراف بالخطأ 414
2- تأثير الخطأ على الاعتراف بالضرر 416
ب- المكان المتبادل للخطأ والضرر في قانون التعويض 418

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: خطأ الإدارة والصلة السببية 420
أ - خطأ الإدارة والسببية المتكافئة 420
1- خطأ الإدارة والتشدد في الصلة السببية 421
2- خطأ الإدارة وتلطيف قاعدة الصلة السببية 423
أ) الخطأ والصلة السببية في قانون التنظيم المدني 423
ب) الخطأ والصلة السببية في القانون الضريبي 424
ب- خطأ الإدارة والأسباب الخارجية 426
1- خطأ الإدارة وخطأ الضحية 427
2- خطأ الإدارة والحالة الظرفية 428
خاتمة الباب الأول 433
الباب الثاني: الخطأ وتنفيذ التعويض عن الضرر 435

الفصل الأول: الوظيفة الأساسية للخطأ في تبعة التعويض

الفرع الأول: وظيفة الخطأ في موجب دين التعويض 441
الفقرة الأولى: وظيفة الخطأ في الاعتراف بموجب دين التعويض 442
أ- مبدأ إلزام المخطئ بدين التعويض 442
1- مضمون موجب الخاطئ بدين التعويض 443
2- الأسس القانونية لموجب الخاطئ في دين التعويض 449
ب - حدود موجب الشخص الخاطئ في دين التعويض 451
1- الحدود الناجمة عن طبيعة المرفق الخاطئ 451
2- الحدود الناتجة عن تضافر الصلاحيات الخاطئة 453

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: وظيفة الخطأ في ملاءمة موجب دين التعويض 456
أ- خطأ الخدمة وتوسيع موجب الإدارة في دين التعويض 456
1- توسع مفهوم خطأ الخدمة 458
2- تعميم الخطأ الشخصي غير المنفصل عن الخدمة 459
ب- خطأ الضحية والحد من موجب الإدارة بدين التعويض 463
الفرع الثاني: وظيفة الخطأ في المساهمة بدين التعويض 467
الفقرة الأولى: وظيفة الخطأ في دعوى الاسترجاع
(Action récursoire) 470
أ- الخطأ ودعوى الاسترجاع من قبل الإدارة ضد الموظف 471
ب- الخطأ والدعوى الاسترجاعية من الموظف ضد إدارته 475
الفقرة الثانية: وظيفة الخطأ في الدعوى الحلولية 477

الفصل الثاني: الوظيفة العرضية للخطأ في قياس التعويض

الفرع الأول: العقبات القانونية أمام اعتبار الخطأ في قياس التعويض 484
الفقرة الأولى: مبدأ التعويض الكامل وتوابعه 485
أ- خطأ الإدارة ومبدأ التعويض الكامل 486
ب- خطأ الإدارة وتوابع مبدأ التعويض الكامل 487
1- الخطأ والإثراء دون سبب 488
2- الخطأ وحظر الحكم على الإدارة بما لا يتوجب عليها .. 490
3- الخطأ وحظر الموافقة على هبات 493

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: التمييز بين العقوبة والتعويض رفض نظرية العقوبة الخاصة في القانون الإداري 494
أ- الخطأ والعقوبة الخاصة في القانون المدني 495
ب- الخطأ والعقوبة الخاصة في القانون الإداري 498
الفرع الثاني: العقبات القضائية أمام أخذ الخطأ في الحسبان في قياس التعويض 499
الفقرة الأولى: مبدأ حرية تقييم الضرر المعترف به لقضاة الأساس 501
الفقرة الثانية: الاستعمال المحدود لحرية تقييم الضرر المعترف به لقضاة الأساس 506
أ- وظيفة خطأ الإدارة في تقييم العطل والضرر 506
1- خطأ الإدارة وتخفيف العطل والضرر 508
2- خطأ الإدارة وزيادة العطل والضرر 510
ب- وظيفة خطأ الإدارة في الحكم بالنفقات 512
ج- وظيفة خطأ الإدارة في الأحكام بالتعويضات الرمزية 514
خاتمة الباب الثاني 521
خاتمة القسم الثاني 523
خاتمة عامة 525
فهرست موضوعات الكتاب 529

2011/1/904

Scanned by CamScanner